

## كلمة للرئيس حسني مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى

### يعتبر فيها مذكرة واي ريفر خطوة إيجابية على الطريق الصحيح

القاهرة، 14/11/1998. [مقتطفات]

[.....]

الإخوة والأخوات أعضاء مجلسي الشعب والشورى لقد أعلننا مراراً بكل وضوح أن تحقيق السلام بالنسبة لنا هو هدف استراتيجي ثابت، لا اهتزاز فيه ولا تردد بشأنه، لأن السلام هو الطريق الذي رسمه لنا الخالق سبحانه وتعالى، وهو السبيل إلى إيجاد عالم أفضل، يسوده الأمن والاستقرار، وتتفرغ شعوبه لتحقيق الرخاء والتقدم، وتتعلم كيف تسوي خلافاتها بأسلوب حضاري إنساني، لا عنف فيه ولا إراقة دماء ولا تخريب لمنجزات الإنسان.

وقد آمنا منذ البداية . وسنظل نؤمن . بأنه لكي يدوم السلام ويصمد أمام اختبارات الزمن، فإنه يجب أن يكون عادلاً متوازناً، يتحقق في ظلّه التكافؤ بين حقوق جميع الأطراف والتزاماتهم، بحيث يشعر كل شعب بأن الاتفاق لم يفرض عليه فرصاً، ولم يتحمل به قهراً، استغلالاً لعدم التكافؤ في القوة العسكرية والمادية، أو نتيجة إحساس أحد منهم بأنه يستطيع أن يملّي إرادته ويفرض شروطه بصرف النظر عن افتقارها الشرعية ومقتضيات العدالة.

وقلنا . وما زلنا نقول . إن السلام الذي ينهي الحرب ويحقق المصالحة الحقيقية بين الشعوب، هو السلام الشامل، الذي يمد مظلته على كل الأطراف، ويحسم المشكلات الأساسية بينها، فبهذا وحده يقتلع النزاع من جذوره، ويصبح السلام حقيقة واقعة، ينعم به جميع الأطراف.

ومن هذا المنظور، فقد رأينا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيراً على المسار الفلسطيني بتدخل أميركي نشيط قاده الرئيس كلينتون يمكن أن يشكل خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، إذا توافرت فيه متطلبات معينة، أهمها: أن يتم تنفيذه بأمانة وبحسن نية، وألاً تصاحبه، أو تتلوّه إجراءات من جانب واحد تتعارض مع نصوصه وروحه، وأن تتبعه تحركات إيجابية للاتفاق على إعادة الانتشار الثالث، وبدء مباحثات الوضع النهائي، في مناخ يبشر بالتوصل إلى اتفاق متوازن وعادل، لأن تلك المباحثات هي بيت القصيد، وهي المحك الحقيقي للرغبة المتبادلة في التعايش وإنهاء الصراع العربي . الإسرائيلي، الذي كانت المشكلة الفلسطينية هي الشرارة التي أشعلته وأججته في المنطقة كلها.

ولا يخفى أن إسرائيل قد اتخذت بالفعل إجراءات عديدة تتعارض مع التزاماتها النابعة من الاتفاق، وذلك قبل أن يجف مداد الوثيقة التي وقعت في واشنطن وهذا مؤشّر خطير، وسلوك لا مبرر له على الإطلاق، لأنه يمكن أن يؤدي إلى إجهاض هذا التحرك الجديد والجهد الأميركي الذي كان وراءه، وينسف الآمال التي عقدت عليه.

ويبقى بعد هذا متطلبان أساسيان، لا يكتمل التقدم ولا يترسخ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بدونهما. الأول: أن تلعب الولايات المتحدة دوراً نشيطاً وحيادياً لضمان تنفيذ الاتفاق، الذي لا يشكل في حقيقته اتفاقاً جديداً ولا يمثل إضافة جوهرية، وإنما هو مجرد مذكرة تفاهم حول كيفية تنفيذ الالتزامات النابعة من اتفاقيات تم التوصل إليها في الماضي، ووضع آليات مستحدثة لضمان هذا التنفيذ، ولذلك، فإن الإدارة الأميركية تتحمل عبء التحقق من التنفيذ الصارم للاتفاق، ما دامت هي الطرف الذي ضمن تنفيذه، والقوة التي تصدت لمراقبة هذا التنفيذ.

والمطلب الثاني هو أن تبدي إسرائيل استعداداً حقيقياً وصادقاً لاستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، على أساس المرجعية نفسها التي حكمت المراحل السابقة، التي استمرت حتى مارس [آذار] 1996، مع الاعتداد بكل ما أنجز حتى هذا التاريخ، لأن الالتزام بما سبق الاتفاق عليه في المراحل المتعاقبة للمفاوضات هو الدليل على جدية الأطراف المتفاوضة وحسن نيتها، وبغير احترام هذا الالتزام، تظل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا مخرج منها.

[.....]

\* "الأهرام" (القاهرة)، 1998/11/15.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)